A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/12/3 REV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 30 أغسطس 2017

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثانية عشرة

جنيف، من 4 إلى 6 سبتمبر 2017

التخلص من السلع المتعدية على الملكية الفكرية وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا- الموجز التنفيذي*

*من إعداد الدكتور مارتن غوارد، مستشار مستقل في مجال البيئة، جنيف، سويسرا***

ملخص

تقدّم هذه الدراسة مدخلاً إلى القضايا الرئيسية المتعلقة بالتخلص من السلع المتعدية على الملكية الفكرية وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا. وتعرض تفاصيل الأطر القانونية والعملية المطبقة، من منظور الملكية الفكرية والمنظور البيئي، وتلخص أبرز الشواغل البيئية المتعلقة بإتلاف الأنواع الشائعة من السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها. وانطلاقاً من تحليل التحديات المطروحة وفرص التحسين الممكنة، تبحث الدراسة مواطنَ القوة والضعف في الأساليب الشائعة والبديلة المتبعة في التخلص من هذه السلع وإتلافها، ومبادرات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام. ويولى اهتمام خاص للاعتبارات العملية، مثل القيود على الموارد المادية والمالية، لا سيما ما يتعلق منها بالبلدان النامية. وتشدد الدراسة على الدور الهام لحملات التوعية والتثقيف والخيارات البديلة للتخلص من تلك السلع وإعادة تدويرها، وتدعو في الوقت ذاته إلى التعاون في مجال بناء قدرات الجهات الفاعلة الرئيسية من خلال إتاحة مبادرات التدريب والمواد التثقيفية المكيفة بحسب الغرض المنشود.

* النص الكامل لدراسة "التخلص من السلع المتعدية على الملكية الفكرية وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا" متاح (بالإنكليزية) على الموقع: http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=375396. واستُكملت هذه الدراسة بمعلومات قيّمة واردة من مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آسيا والمحيط الهادئ.

** إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبّر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولاً. مقدمة

1. الإتجار في السلع المقلدة والمقرصنة[1] مشكلة دولية متعاظمة تلقي تبعات اقتصادية وأخلاقية جمة على أصحاب الحقوق والحكومات والاقتصاد؛ فضلا عما قد تلحقه من ضرر بالبيئة وما قد تشكله من تهديد للصحة العامة. وبحسب تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد تزايد حجم السلع المتعدية على الملكية الفكرية فوصل إلى زهاء 2.5% من حجم التجارة العالمية في عام 2013، أو ما يعادل نحو 461 بليون دولار أمريكي، مقابل 1.9% في عام 2008[2]. وإذا كانت الغالبية العظمى من السلع المتعدية على الملكية الفكرية تورد من آسيا، فإن الإتجار بها منتشر على نطاق واسع، حيث تصنع السلع المقلدة والمقرصنة في جميع اقتصادات ومناطق العالم تقريبا.

2. والواقع أن جميع أنواع المنتجات المحمية بالملكية الفكرية تقريبا تتعرض للتعدي؛ وقد يشمل ذلك السلع الفاخرة من الطراز الرفيع، والمنتجات الإلكترونية، والمعدات والآلات التجارية، والمواد الكيميائية الزراعية والمنتجات الصناعية، ومنتجات الاستهلاك العامة، والمواد الصيدلانية، وأجهزة التبريد، وقطع غيار السيارات، والسجائر، والمشروبات الكحولية، والمواد الغذائية، والسلع المقرصنة مثل الأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية وبرمجيات الحاسوب. ويدر إنتاج السلع المتعدية على الملكية الفكرية أرباحا لأنه يلتف على التكاليف المرتبطة بالأبحاث والتطوير والتسويق فلا يدفعها ولا يتقيد بمعايير الإنتاج والعمالة. ونتيجة لذلك، غالبا ما لا تستوفي السلع المتعدية على الملكية الفكرية معايير الجودة و تكون تركيبتها غير معروفة. وبعض هذه السلع سامة بحكم طبيعتها، مثل المبيدات المقلدة، ويمكنها إلى جانب السلع المتعلقة بالصحة (مثل المواد الصيدلانية المقلدة، ومواد التجميل، وأجهزة التبريد الملوَّثة للمكيفات الهوائية، والأجهزة الإلكترونية، والأغذية الملوثة) أن تمثل تهديدا خطيرا على الصحة العامة والبيئة.

3. ومن الصعب تخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا، وكثيراً ما يكون تحقيق ذلك محفوفا بتعقيدات، لا سيما في البلدان النامية. وغالبا ما يعيق التخزينَ والإتلاف الملائمين غيابُ الأطر التنظيمية والخبرة التقنية والوعي بالبيئة والبنية التحتية المواتية لعملية الإتلاف أو إعادة التدوير، أو الموارد المالية.

4. والتخزين مكلف وقد يصبح عاملا مقيداً، لا سيما بعد عمليات الحجز على السلع، عندما قد تضطر وكالات الإنفاذ إلى التعامل مع حجم كبير من السلع المحجوزة يفوق طاقتها. ويجب فرز المواد الخطرة بطريقة سليمة أو تخزينها بصورة كافية بغرض تجنب مخاطر الحريق أو التسرب أو الانفجار أو الحوادث، وينبغي أن تتاح خطط أو معدات ملائمة للتصدي لحالات الطوارئ.

5. وعملية الإحراق في مكان مفتوح هي أسوء أسلوب للتخلص من السلع المتعدية على الملكية الفكرية التي قد تنجم عنها تأثيرات وخيمة على المدى الطويل على البيئة وصحة البشر. ورغم ذلك يتم اللجوء إليها مرارا وهي الأسلوب الرئيسي الشائع استخدامه في المناسبات الاستعراضية الرامية إلى إذكاء الوعي بمشكلة التقليد[3]. ويمكن أن ينبعث من إحراق المنتجات المتعدية ومواد تغليفها البلاستيكية كم كبير من الأدخنة السامة مثل الملوثات العضوية الثابتة (POPs) والمركبات العضوية

---

[1] يرد تعريف مصطلحي "السلع المقلدة" و"السلع المقرصنة" المستخدمين في هذه الدراسة في الحاشية 14 من المادة 51: "لأغراض هذا الاتفاق: (أ) يقصد بمصطلح "السلع ذات العلامة التجارية المقلدة" على أنها أي سلع، بما في ذلك مواد التعبئة، تحمل دون تصريح علامة تجارية مطابقة للعلامة التجارية المسجلة بشكل سليم بالنسبة إلى تلك السلع، أو التي لا يمكن تمييز جوانبها الأساسية عن تلك العلامة التجارية، وبالتالي تتعدى على حقوق صاحب العلامة التجارية محل النظر في إطار قوانين بلد الاستيراد"؛ (ب) يقصد بمصطلح "السلع التي تقرصن حق المؤلف" كل السلع التي هي عبارة عن نسخ أعدت بدون موافقة صاحب الحق أو شخص مُصرَّح له من صاحب الحق حسب الأصول في بلد الإنتاج وصنعت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من مادة حيث يُعد صنع تلك النسخة تعديا على حق مؤلف أو على الحقوق ذات الصلة بموجب قانون بلد الاستيراد".

[2] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (عام 2016)، *الإتجار في السلع المقلدة والمقرصنة: رسم معالم التأثير الاقتصادي*، متاح بالإنكليزية على الموقع: http://dx.doi.org/10.1787/9789264252653-en.

3 في استعراض لمواد إخبارية تناولت إتلاف سلع صيدلانية مقلدة، لوحظ ما يزيد عن 15 حادثة حرق، وتظهر الصور في معظم هذه الحالات أن عمليات الحرق شملت جميع مواد التعبئة، بما فيها العلب البلاستيكية (مما يؤدي إلى انبعاث أدخنة سامة ومخلفات)

المقاومة للتحلل بيئيا، مما يؤثر على العاملين وجامعي النفايات بتعرّضهم مباشرة إلى الدخان السام، أو احتمال تلوث الأتربة ومجاري الماء في البيئة المحيطة بعصارة النفايات.

6. ويمكن كذلك أن يتسبب التخلص من السلع في مطامر غير صحية ومفتوحة في الإضرار بالبيئة أو وبالكثير من الحيوانات التي تقتات على النفايات.

7. وفضلا عن ذلك، إذا لم تتلف السلع المتعدية إتلافاً كاملاً، فإنها قد تستعاد وقد يعاد إدخالها إلى القنوات التجارية سواء بنفس الشكل أو بشكل معدل.

8. ونظرا إلى ارتفاع حجم المحجوزات من السلع المتعدية على الملكية الفكرية، فإن تكاليف هذه العمليات تلقي بأعباء ثقيلة على وكالات الإنفاذ. ورغم كل الجهود المبذولة لإلزام المخالفين بأداء تلك التكاليف، فإن أصحاب الحقوق أو الحكومات هم من يتحمل دفع هذه الفاتورة في معظم الأحيان.

ثانيا: منظور الملكية الفكرية- الأطر القانونية والسياسية المتعلقة بتخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا

9. ينص اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)[4] واللوائح الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية على أن السلطات القضائية تملك سلطة إتلاف المحجوزات من السلع المتعدية على الملكية الفكرية أو التخلص منها، ومع ذلك يلاحظ على مستوى الدول غياب في التنسيق بشأن كيفية تنفيذ ذلك في الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية والجمركية.

10. ويوجد اختلاف بشأن الحسم في الجهة التي تدفع تكاليف التخزين والإتلاف ومدة الإجراءات المتاحة وذلك بحسب الحلول وبحسب البلدان.

11. ويدعو كل من جدول أعمال الويبو بشأن التنمية وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى ترشيد وتبرير الإجراءات الرامية إلى تحسين عملية إتلاف السلع المتعدية على الملكية الفكرية بصورة مأمونة بيئيا. بيد أنه يتعين على جميع الأطراف، سواء السلطات القضائية أو وكالات الإنفاذ أو الوكالات البيئية أو أصحاب الحقوق، أن ينخرطوا في مفهوم التنمية المستدامة وأن يقروا بأدوارهم إذا أريد تحسين هذه الجوانب الهامة وتحقيق تغيير إيجابي.

ثالثاً. المنظور البيئي- الإطار القانوني المتعلق بتخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا

12. هناك العديد من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف التي تبين أنها لها صلة بإتلاف السلع المتعدية على الملكية الفكرية بحسب طبيعة هذه السلع (مثل المواد الخطرة[5] التي تحتوي مواد سامة، أو مواد تتسبب في نضوب طبقة الأوزون، أو الزئبق) وبحسب ما إذا كانت تقتضي نقلها عبر الحدود لإتلافها كما ينبغي. ولعل أبرز هذه الاتفاقيات هي اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود[6]، التي تلزم الدول الأطراف فيها بالحرص على إدارة النفايات الخطرة والنفايات الأخرى وإتلافها من خلال إدارة سليمة بيئيا.

---

[4] المواد 46 و59 و61

[5] يمكن وصف سلعة متعدية على الملكية الفكرية بأنها خطرة إذا كانت تشكل تهديدا جوهريا أو محتملا للصحة العامة أو البيئة وتشمل واحدة أو أكثر من الخصائص الخمس الخطرة التالية: قابلة للاشتعال، متفجرة، متفاعلة، متآكلة، أو سامة.

[6] اعتمدت في 22 مارس 1989 ودخلت حيز النفاذ في 5 مايو 1992، 57 UNTS 1673، ونص الاتفاقية متاح على الموقع: https://treaties.un.org/doc/publication/UNTS/Volume%201673/v1673.pdf.

13. وبوجه عام، أُقرت على نحو واسع أربعة مبادئ بيئية باعتبارها حاسمة في إدارة النفايات بفعالية وبصورة متحكم فيها، وهي[7]:

- "مبدأ الملوث يدفع"، ويعني ضمنا أن جميع منتجي النفايات مسؤولون قانونيا وماليا عن التخلص بصورة مأمونة بيئيا من النفايات التي ينتجونها. ويسعى هذا المبدأ أيضا إلى تحميل المسؤولية للطرف الذي يتسبب في الضرر.
- "المبدأ الوقائي"، وبموجبه لا ينبغي، في حال وجود تهديدات بحدوث ضرر جسيم أو يتعذر إصلاحه يلحق بالبيئة، التعلل بغياب اليقين العلمي الكامل لتأجيل اتخاذ تدابير تتسم بالكفاءة من حيث التكاليف لمنع تدهور البيئة.
- مبدأ "واجب تقديم الرعاية" ، وينص على أن كل شخص يقوم بمناولة أو تدبير مواد خطرة أو نفايات أو معدات متصلة بها مسؤول أخلاقيا عن تقديم الرعاية القصوى.
- "مبدأ القرب"، ويوصي بأن تتم معالجة النفايات الخطرة والتخلص منها في أقرب موقع ممكن من مصدرها لتقليل مخاطر نقلها إلى الحد الأدنى. وبالمثل، ينبغي تشجيع كل مجتمع محلي على إعادة تدوير أو إعادة استخدام النفايات التي ينتجها، داخل حدوده الإقليمية، ما لم يكن من غير المأمون القيام بذلك.

14. وقد أعدت أيضا في إطار اتفاقية بازل مجموعة من المبادئ التوجيهية التقنية بشأن تدبير النفايات، مثل المبادئ التوجيهية بشأن الإدارة السليمة بيئيا وإعادة تدوير معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي مبادئ توجيهية أعدت بالتعاون مع الشراكة من أجل العمل بشأن المعدات الحاسوبية ومبادرة الشراكة بشأن الهواتف النقالة.

15. ومتانة الإطار الوطني القائم المتعلق بالسياسات والتشريعات هي أحد العوامل الرئيسية المساهمة في تحقيق الإدارة السليمة بيئيا والإتلاف الملائم للسلع المتعدية على الملكية الفكرية في البيئة. وكلما وُجد إطار محكم الإعداد في هذا المجال، ازدادت فعالية التحكم في إدارة النفايات. وفي المقابل، كلما كانت المنظومة القانونية أقل متانة أو كلما كانت للطلبات الاقتصادية الأخرى الأسبقية على حساب الحماية البيئية، كان الإتلاف المأمون للسلع المتعدية على الملكية الفكرية مهمة محفوفة بالمزيد من التحديات وقد يفضي إلى استخدام خيارات إتلاف أقل قبولا. وفيما يتعلق بالسلع الخطرة المتعدية، ورهنا بحجم الشحنة المحجوزة ونوع المواد الخطيرة التي تتضمنها، قد يكون من الأنسب الترتيب لنقل هذه السلع عبر الحدود إلى مكان المنشأ أو إلى بلد ثالث يضم مرفقاً للتخلص من تلك السلع بطريقة مأمونة بيئياً. وتنتظم عمليات نقل النفايات الخطرة والنفايات الأخرى عبر الحدود من خلال إجراء الموافقة المسبقة المدروسة في إطار اتفاقية بازل[8]. بيد أن التكلفة المرتفعة لهذا الإجراء قد تستبعد اللجوء إلى هذا الخيار في غياب دعم مالي إضافي.

[7] انظر أيضا وثيقة إرشادية بشأن إعداد المبادئ التوجيهية التقنية للإدارة السليمة بيئيا للنفايات في إطار اتفاقية بازل، وهي متاحة على العنوان التالي: http://www.basel.int/Portals/4/Basel%20Convention/docs/meetings/sbc/workdoc/framewk.doc.

[8] يتطلب هذا الإجراء: توجيه إخطار (من المستورد إلى السلطة المختصة للدولة وجهة التصدير)؛ موافقة على التصدير وإصدار وثيقة النقل؛ النقل العابر للحدود؛ ثم استلام تأكيد بأنه جرى التخلص من النفايات بطريقة سليمة بيئيا على النحو المخطط له.

رابعا. الشواغل البيئية والشواغل المتعلقة بالصحة العامة والسلامة التي ينطوي عليها تخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها وإتلافها

16. يتوقف اختيار أسلوب التخلص من السلع المتعدية على الملكية الفكرية على الطبيعة الخاصة للسلعة المعنية (مثلا إن هي خطرة أم لا)، والتكنولوجيا أو الخبرة المتاحة والتكاليف. فالسلع الخطرة أو تلك التي تؤثر على الصحة[9] تستلزم غالبا إتلافها أو إعادة تدويرها بأسلوب متخصص.

17. وينبغي في معظم الأحوال أن تحرق المبيدات العضوية المقلدة في درجة عالية من الحرارة (فوق 1100 درجة مئوية) لأنها تحتوي غالبا على مكونات سامة تختلف عن مكونات المنتج الأصلي. وتستلزم المبيدات، قبل إتلافها، تحليلها كيميائيا وفيزيائيا في مختبر معتمد لمراقبة الجودة ومجهز تجهيزا جيدا ومزود بطاقم من الموظفين المعتمدين. ولعله لا يوجد سوى عدد قليل من المرافق التي باستطاعتها تحقيق ذلك. وبعد الانتهاء من إتلاف المبيدات، سيكون من الضروري تطهير الحاويات وتدميرها بصورة فعالة وينبغي ألا يعاد استخدامها لأن بقايا المواد الكيمائية قد تكون عالقة بجدرانها.

18. وتطرح المواد الصيدلانية المقلدة تهديدات لأنها لا تخضع للأطر التنظيمية المرعية وغالبا ما يتم إنتاجها في ظروف غير صحية. وقد تحتوي مواد التجميل مستويات عالية من المعادن السامة الشديدة الخطورة وقد اكتشف أنها تحتوي مزيلات الطلاء أو مزيلات طلاء الأظافر أو البول. وينبغي إتلاف هذه المواد المؤثرة على الصحة إما بإحراقها أو على الأقل التخلص منها عن طريق تغليفها. وفي هذه العملية غير المكلفة نسبيا، يتم حشو السلع المتعدية في أجسام صلبة من الخرسانة/الإسمنت ويعاد إلى مطمر نفايات تفادياً لنبشها من المقتاتين على القمامة وتسربها إلى البيئة المحيطة. ولا ينبغي إتلاف المواد الصيدلانية المقلدة ومواد التجميل المزيفة بأسلوب الإحراق ذي الحرارة المنخفضة في الأماكن المفتوحة لأن الملوثات السامة قد تتسرب إلى الهواء.

19. وقد تشكل السلع الإلكترونية المقلدة أيضا خطرا جسيما على المستهلكين بسبب عيوب مثل البطاريات المعيبة أو فرط سخونتها. بيد أنها قد تحتوي مواد نفيسة مثل الذهب أو الفضة أو النحاس يمكن جني مكاسب مالية جمة منها بإعادة تدويرها قانونيا[10]. وينبغي أن تبدأ عملية إعادة التدوير بتعطيل وظيفة السلع وأن تسترشد بمبادئ الإدارة السليمة بيئيا. ويشيع في البلدان المتقدمة انتشار مرافق معتمدة لإعادة التدوير يمكن فيها استخراج المواد القابلة للاستخلاص بأمان. بيد أن إعادة تدوير "النفايات الإلكترونية" لا تحكمها في معظم الأحوال أي لوائح تنظيمية، وعادةً ما تكون غير رسمية، بل وغير قانونية في بعض الأحيان، ويمارسها أشخاص لا يمتلكون معدات كافية للحماية الشخصية أو تكنولوجيا وغير مدركين للمخاطر المحتملة على الصحة[11].

20. وفيما يتعلق بالألبسة والأحذية المقلدة، يمكن الحد من البصمة البيئية والتكاليف كلما تسنى التخلص من هذه السلع بتقديمها كتبرعات إنسانية أو استخدامها استخداما مبتكرا، وهو ما قد يدخل ضمن السلوك المسؤول اجتماعيا. وقبل الإقدام على هذه الإجراءات، من الهام الحصول على موافقة كاملة من أصحاب الحقوق. ولا يؤيد حاليا الكثير من أصحاب الحقوق منح سلعهم كتبرعات نظرا إلى التبعات الإشكالية المحتملة من حيث المسؤولية والتأثيرات السلبية على سمعة علامتهم التجارية. ويصدق ذلك بوجه خاص عندما تكون المواد المستخدمة في إنتاج هذه السلع المقلدة غير مأمونة وقد تلحق الضرر

---

[9] تعتبر السلع المؤثرة على الصحة ضارة نتيجة مكوناتها الصيدلانية النشطة غير المستوفية للمعايير أو غير الصحيحة، أو احتوائها مكونات إضافية غير مأمونة، أو افتقارها لمزايا علاجية، مما قد يفاقم المخاطر على صحة المريض.

[10] يحتوي هاتف نقال عادةً على زهاء 15 غرامات من النحاس و0.034 غرامات من الفضة و0.034 غرامات من الذهب و0.015 غرامات من البلاديوم، أي أن كل مليون من الهواتف المعاد تدويرها يحتوي في المجموع على 15 طنا من النحاس و34 كيلوغراما من الفضة و34 كيلوغراما من الذهب و15 كيلوغراما من البلاديوم؛ انظر: http://www.bbc.com/future/story/20161017-your-old-phone-is-full-of-precious-metals.

[11] ديفين ن. بيركينس وآخرون (2014)، *النفايات الإلكترونية: خطر عالمي*، 80 حولية عن الصحة العالمية، الصفحات 286-295 من النص الأصلي.

بالمستخدم (مثل الأصباغ السامة المحظورة شديدة الاشتعال). وفضلا عن ذلك، لا يستبعد أن تجد السلع الممنوحة كتبرعات طريقها إلى الأسواق مرة أخرى بصورة غير مشروعة.

خامسا. التحديات الرئيسية التي تؤثر على تخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا

21. تواجه تخزينَ السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا تحديات عديدة. وفي كثير من المرات، نتج الفشل في إتلاف السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها بصورة سليمة بسبب ضعف القدرات التقنية أو الوعي البيئي أو غياب بنية تحتية مخصصة لعملية التخلص من هذه السلع أو إعادة تدويرها، أو غياب الموارد المالية.

22. وعمليات تخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها وإتلافها هي عمليات تتولى الترخيص لها والإشراف عليها وتنفيذها أطراف متعددة (مثل وكالات إنفاذ الملكية الفكرية، والوكالات البيئية، وأصحاب الحقوق، والمتعاقدين من القطاع الخاص). ويزيد ذلك من صعوبة التنسيق والتعاون، مما يفضي إلى عملية قد يعوزها التنظيم وحسن التنفيذ.

23. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك قصور في المعرفة التقنية والوعي البيئي لدى الأطراف المعنية. وتستعين منظمات مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمة العالمية للجمارك والويبو بمواد تدريبية مصممة حسب الغرض وموجهة خصيصا لوكالات إنفاذ الملكية الفكرية. غير أن المتاح حتى الآن من الإرشادات الملائمة في مجال تخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية، الخطيرة منها أو ذات الخطورة المحتملة، والتخلص منها وإتلافها قليل. ورغم تنظيم بعض المبادرات وحلقات العمل الخاصة مع سلطات الإنفاذ وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية لحل هذه المشكلات (مثل حلقات عمل الويبو/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة في آسيا والمحيط الهادئ ومبادرة الجمارك الخضراء التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، فإنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهد لتحسين المعارف والوعي.

24. وتشمل العوامل الأخرى المقيدة غيابَ عمليات رصد وإحصائيات محددة عن ممارسات إتلاف السلع المتعدية على الملكية الفكرية /التخلص منها، ولذلك تتعذر المقارنة بين الأساليب المتبعة ومستويات النجاح والتأثيرات الاجتماعية والبيئية وجمع أي دروس مستفادة وتقاسمها.

25. ويتجلى أحد الشواغل الرئيسية لدى أصحاب الحقوق والحكومات في ارتفاع تكاليف تخزين وإتلاف السلع المتعدية على الملكية الفكرية، لاسيما عندما يستلزم إتلاف المواد الخطرة اتباع أساليب متخصصة أو نقلها عبر الحدود. وفضلا عن ذلك، يمكن أن يؤدي تعثر إجراءات المنازعات القضائية التي قد تستغرق سنوات عديدة قبل بتها نهائيا إلى زيادة ملحوظة في تكاليف التخزين التي يقع عبء أدائها عادة على أصحاب الحقوق. وإزاء هذا الوضع، يضطر بعض أصحاب الحقوق في نهاية المطاف إلى طلب عدم حجز هذه المنتجات من الجمارك أو على الأقل الاقتصار على حجزها بعد بلوغ حجمها عتبة معينة.

سادسا. فرص تحسين تخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا

26. يمكن الإشارة إلى العديد من الفرص التي تتيح التغلب على التحديات الراهنة وتحسين تخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا.

ألف. التدريب وبناء القدرات

27. من الضروري التعجيل بتحسين القدرات التقنية والوعي البيئي لدى الأطراف المسؤولة المشاركة في تخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية وإعادة تدويرها أو التخلص منها وإتلافها بطريقة مأمونة بيئيا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال جهود التعاون بين المنظمات الدولية المعنية بتقديم التدريب في مجال إنفاذ الملكية الفكرية (مثل الويبو والإنتربول والمنظمة العالمية

للجمارك)، ومجال الشؤون البيئية وإدارة النفايات (مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، والمجالات المواضيعية ذات الصلة (مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فيما يخص المواد الكيميائية الزراعية ومجال الصحة). وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لأصحاب المصلحة من القطاع الخاص ممن لهم معارف أو خبرات خاصة في التخلص من النفايات أن يساهموا بخبراتهم.

28. وبحسب الجمهور المستهدف ومدى معرفته المسبقة بالموضوع، يمكن أن تشمل مواد التدريب ما يلي:

- تعريف السلع الخطرة المتعدية على الملكية الفكرية وأنواع هذه السلع؛
- تعريف السلع المؤثرة على الصحة والمتعدية على الملكية الفكرية وأنواع هذه السلع؛
- تخزين السلع الخطرة المتعدية على الملكية الفكرية وفرزها؛
- تحليل السلع الخطرة المتعدية على الملكية الفكرية في المختبرات؛
- بيان الخيارات المتاحة لإعادة تدوير السلع المتعدية على الملكية الفكرية وإتلافها/التخلص منها؛
- ترتيب الأولويات في إتلاف السلع الخطرة المتعدية على الملكية الفكرية/التخلص منها؛
- عرض أساليب إتلاف السلع في أحداث تعريفية؛
- الخيارات البديلة لإتلاف السلع المتعدية على الملكية الفكرية وأساليب إعادة تدويرها ؛
- الإجراءات التشغيلية الموحدة لإتلاف السلع المتعدية على الملكية الفكرية/التخلص منها؛
- مراقبة عمليات تخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها وإتلافها وتقديم تقارير عنها؛
- التنسيق على الصعيدين الوطني والمحلي لتخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية وإتلافها بطريقة مأمونة بيئياً.

باء. إذكاء الوعي والتثقيف

29. من الضروري أيضا تحسين وعي عامة الجمهور وتثقيفهم. وفي إطار الأحداث التعريفية التي تنظمها الدول لهذا الغرض، ينبغي استخدام أساليب سليمة في إتلاف السلع/التخلص منها. وقد تشمل هذه الأساليب أسلوب الإحراق المقيد في الأماكن المفتوحة، كأن يقتصر الإحراق مثلا على أغلفة الورق المقوى المغلفة بها السلع المراد إحراقها. لكن من المحبذ أكثر لو عرضت خلال الأحداث التعريفية أساليب مثل التهشيم والتمزيق المتبوعة بالتعبئة درءا لأي تأثيرات بيئية أو تأثيرات على الصحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، إذا استطاعت الرسالة العامة الموجهة أن تقنع بأن أسلوبا معينا قد اختير في الإتلاف من أجل تقليص التأثير السلبي على البيئة إلى الحد الأدنى، فإن وقع الفائدة قد يكون أعظم. وإلى جانب الإعداد الجيد لمواد التدريب، يمكن أن يكون للرسالة وقع بالغ وشامل على تشكيل الرأي العام بشأن المخاطر والتأثيرات السلبية المحتملة للسلع المتعدية على الملكية الفكرية.

جيم. تحديد خيارات تخزين المواد الخاصة وإعادة تدويرها والتخلص منها

30. ينبغي أيضا تحديد الخيارات البديلة في التخلص من السلع المتعدية على الملكية الفكرية بالنسبة إلى كل موقع، والتعريف بها على نطاق واسع. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن أفران الإسمنت المتاحة في معظم الأحيان حتى في البلدان النامية يمكنها أن تتيح بديلا مناسبا في عمليات إحراق السلع الخطيرة الخاصة بدرجات حرارة مرتفعة[12]، كإحراق

[12] يجينغ لي وآخرون (2012)، *التخلص من المبيدات القديمة بما فيها إيثان ثلاثي كلور ثنائي فينيل ثنائي الكلور في مصنع إسمنت صيني كنموذج للتجهيز المشترك للنفايات الخطرة في المستقبل بطريقة سليمة بيئيا، بما فيها الملوثات العضوية الثابتة في صناعة الإسمنت*، المجلد 16 من مجلة بروسيديا للعلوم البيئية،

المبيدات العضوية المقلدة والمواد المستنفذة لطبقة الأوزون، على غرار أجهزة التبريد المقلدة التي تقتضي معالجة متخصصة من هذا القبيل بدرجات حرارة عالية لإتلافها بطريقة مأمونة بيئياً. وعند استخدام أفران الإسمنت القائمة في إتلاف تلك السلع المتعدية على الملكية الفكرية، تكون التكلفة الرئيسية الوحيدة هي تلك المتعلقة بتطوير آلية إيصال لإرسال السلع إلى الأفران ذات الحرارة المرتفعة، لكنها تكاليف تظل أقل من تكاليف أي عملية نقل عبر الحدود لمواد النفايات المتعدية. أما بالنسبة إلى المنتجات المقلدة المؤثرة في الصحة، فإن تعبئتها في علب تتيح حلا أمثل غير مكلف، رغم أنه لا يستخدم بما يكفي وينبغي تحسين الترويج له. وفيما يخص السلع الأخرى المتعدية على الملكية الفكرية، ينبغي إجراء استعراض لخيارات التخزين والإتلاف المتاحة محلياً بالنسبة إلى كل صنف من السلع لضمان انتقاء الخيار الأكثر قبولاً.

31. وبالمثل، يتعين على أصحاب الحقوق تحسين دعم مفهوم إعادة تدوير السلع المتعدية وينبغي أن تسترشد هذه الممارسة بمبادئ الإدارة السليمة بيئيا استنادا إلى وضع عتبات مخاطر مقبولة باستخدام آليات رسمية منظمة مع توفير حماية كافية للعاملين. وفي البلدان التي لم تتمكن بعدُ من استيفاء هذه المتطلبات فورا، يمكن إدخال تحسينات تدريجية ببذل جهود مناسبة من المنظمات والحكومات وأصحاب الحقوق وبالتزامها ودعمها. وفي هذا الصدد، ينبغي استخدام المبادئ التوجيهية الخاصة بإعادة التدوير المنبثقة من اتفاقية بازل والمبادئ التوجيهية الخاصة بإدارة النفايات المنبثقة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل التثقيف بشأن ممارسات إعادة التدوير وتحسينها. وفضلا عن ذلك، ينبغي لأصحاب الحقوق أن ينقلوا إلى الجهات المعنية ما اكتسبوه من معارف انطلاقا من خططهم الخاصة بالمسؤولية الممتدة للمنتج بشأن التقنيات الفعالة والمبتكرة من أجل تحسين إعادة التدوير.

دال. التبرعات الإنسانية

32. يتعامل الكثير من أصحاب الحقوق المستجوبين في هذه الدراسة مع التبرعات الإنسانية بالسلع باعتبارها مسألة حساسة، إذ أشار معظمهم أنهم لا يؤيدون هذه المبادرات. ورغم ما للشواغل التي أعربوا عنها من وجاهة ظاهرة، فإن المنافع الاجتماعية لهذه الإجراءات لا تقل وجاهة. ولذلك ينبغي بذل الجهود لرأب هذا التباين المتصور بين المصالح حتى يتقبل أصحاب الحقوق الموافقة على التبرعات أكثر من ذي قبل. وينبغي إيجاد آليات مناسبة تضمن عدم تسبب السلع المتبرع بها في ضرر للأشخاص الذين تمنح لهم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تساهم هذه الآليات في الحد من المخاطر المترتبة على أصحاب الحقوق.

33. وربما يمكن بحث معيار محسن لتغيير التسميات أو تغيير العلامات التجارية بالاقتران مع إجراء اختبار مضمون للمواد المقلدة لكيلا تتسبب في الإضرار بمن يتلقونها. ويمكن في خطوة لاحقة إعداد اتفاقيات محددة توضح مختلف مسؤوليات الأطراف المشاركة وما يتوقع منها. وينبغي أن تحدد هذه المبادرات بوضوح الآليات وجوانب المساءلة لضمان عدم عودة المنتجات المتبرع بها إلى القنوات التجارية.

هاء. الموارد المادية والمالية

34. هناك خيارات شتى متاحة للتعامل مع تكاليف السلع المتعدية ومدة المنازعات القضائية بشأنها. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يتحمل صندوق الخزينة الخاص بالأموال المصادرة دفع كافة تكاليف تخزين السلع المتعدية على الملكية الفكرية وإتلافها، وذلك باستعمال الأموال المتأتية من الأصول المصادرة للشركات الإجرامية[13]. وتعفي هذه الآلية أصحاب الحقوق من

الصفحات 624-627 من النص الأصلي؛ كار هيلج كارتنسن وآخرون (2006)، *الإتلاف السليم بيئيا للمبيدات القديمة في البلدان النامية باستخدام أفران الإسمنت*، المجلد 9 من مجلة العلوم والسياسات البيئية، الصفحات 577-586 من النص الأصلي؛ منظمة الأغذية والزراعة (1997)، *الوقاية من مخزونات المبيدات القديمة وغير المرغوب فيها والتخلص منها في أفريقيا والشرق الأدنى*، السلسلة 5 من منشورات الفاو بشأن التخلص من المبيدات

[13] بيتر فولر (2013)، *تخزين السلع المتعدية التي تتم مصادرتها: تجربة الولايات المتحدة*، ورشة العمل الإقليمية بشأن التخلص السليم بيئيا من السلع المتعدية على الملكية الفكرية، التي عُقدت بالاشتراك بين الويبو واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة

تحمل عبء تكاليف التخزين والإتلاف وتكفل بالإضافة إلى ذلك استرداد الأصول الإجرامية في كل مناسبة لهذه الأغراض. وهناك مجال لتطوير آلية تشريعية مماثلة يتسنى من خلالها استخدام عائدات الجرائم المرتبطة بالتقليد من أجل توفير دعم تمويلي لأنشطة الإنفاذ الوطنية المتعلقة بالسلع المتعدية على الملكية الفكرية. ولن تقتصر هذه الآلية على التخفيف من العبء الواقع على الحكومات وأصحاب الحقوق فيما يتعلق بتكاليف التخزين والإتلاف فحسب، بل من شأنها أن توجه أيضا رسالة قوية إلى الشركات الإجرامية مفادها أن جميع أصولها ستصادر إذا ثبت أنها تمارس أنشطة إجرامية.

35. ولعل من المفيد أيضا إعادة النظر في مقترح إلزام المخالفين المزعومين، في مرحلة مبكرة من الإجراءات، بدفع كفالة مالية استنادا إلى دليل بارز على التعدي لتغطية تكاليف التخزين والإتلاف[14].

36. وقد أُقترحت في دراسة سابقة[15] بعض التدابير الرامية إلى تقليص الأطر الزمنية الطويلة التي تستغرقها المنازعات القضائية، ومن ثم تقليص تكاليف التخزين.

واو. الرصد وتجميع المعلومات

37. بالإضافة إلى ما تقدم، يمكن تحسين الممارسات المتعلقة بإتلاف السلع المتعدية على الملكية الفكرية والتخلص منها بطريقة مأمونة بيئيا وذلك من خلال إرساء منصة للرصد والمعلومات، تكون قائمة بذاتها، أو حبذا مندمجة مع المبادرات القائمة، التي تديرها منظمة الجمارك العالمية ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية والحكومات الوطنية، بشأن جمع المعلومات للتعامل مع أحجام وأنواع السلع المتعدية على الملكية الفكرية التي تصادر على الصعيد العالمي. وينبغي تحديدا أن يجمع هذا النظام معلومات عن طبيعة السلع المتعدية على الملكية الفكرية (مثلا، إن كانت خطرة أو مؤثرة على الصحة أم لا)، والكيفية التي ستخزن بها، والأسلوب المستخدم سواء في إتلافها أو التخلص منها أو إعادة تدويرها، والكيانات المكلفة بهذه المهام (مثل سلطات الإنفاذ، أصحاب الحقوق)، ومقدار التكاليف المترتبة عن التخزين وعملية الإتلاف، والمسائل الإدارية أو الاجتماعية أو البيئية المطروحة، إن وجدت. وينبغي كذلك أن تتيح هذه المنصة تبادل المعلومات وتقدم الدعم والملاحظات فيما يتعلق بالخيارات المناسبة المتاحة لإتلاف المنتجات المتعدية على الملكية الفكرية أو التخلص منها، وأي أوجه تقدم ملموسة في التكنولوجيا والابتكار ذات صلة، وأي دروس مستفادة أو تدريبات من شأنها أن تساعد على تحسين الخبرة التقنية والوعي البيئي مع تخفيض التأثيرات والمخاطر على البيئة والصحة العامة إلى الحد الأدنى.

للبيئة، في بانكوك، تايلند، 21 و22 نوفمبر 2013، متاح على الموقع: http://www.unescap.org/sites/default/files/infringing-goods-peter_0.pdf

[14] الفريق العامل المعني بالمسائل القانونية التابع للمرصد الأوروبي المعني بالتقليد والقرصنة (2010)، *التدابير التصحيحية في حقوق الملكية الفكرية، الصفحة 3*، المتاح على الموقع: http://ec.europa.eu/internal_market/iprenforcement/docs/corrective_measures_en.pdf

[15] دايفيد بلاكيمور (2010)، *دراسة متعلقة بالأساليب المتبعة حاليا في التخلص من السلع المقلدة وإتلافها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ* (WIPO/ACE/6/8)، الفقرة 98، متاحة على الموقع: http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=143352

سابعا. خاتمة

38. من الضروري الإقرار بأن السلع المحجوزة المتعدية على الملكية الفكرية والمرخص بإتلافها أو التخلص منها لا تمثل في حد ذاتها نفايات رئيسية يجب التعامل معها فحسب، بل إنها تطرح أيضا مشكلات تُضاف إلى مشكلات النفايات التقليدية لأنها غالبا لا تستوفي معايير الجودة و تكون ذات تركيبة مريبة/غير معروفة. ومع ذلك فمن الضروري التعجيل باستبعاد هذه السلع من القنوات التجارية. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن الشركات الإجرامية هي من ينتج السلع المتعدية على الملكية الفكرية ويتجر بها بصورة غير مشروعة، فإنه يتم في معظم الأحيان إبداء تردد متفهَّم إزاء المسؤولية أو المساءلة فيما يخص هذه السلع، نظرا إلى العبء المالي الكبير الذي تمثله هذه السلع بالنسبة إلى وكالات الإنفاذ (مثلا، الممولة من دافعي الضرائب) وأصحاب الحقوق، حيث يمكن في واقع الأمر اعتبار هذين الطرفين ضحايا لهذا الإتجار غير المشروع. ورغم ذلك، إذا أريد إنجاز تخزين هذه السلع المتعدية على الملكية الفكرية وإتلافها والتخلص منها بطريقة مأمونة بيئيا، فإنه يلزم التعجيل بإيلاء المزيد من الاهتمام لبناء القدرات الإدارية والتقنية وتحسين الإجراءات ورصد ودعم هذه الأنشطة، خاصة في البلدان النامية. ولن يتأتى ذلك إلا بمزيد من التعاون والالتزام الحريص بين جميع الأطراف المتضررين.

[نهاية الوثيقة]